

الدكتور العربي بن محمد مياذ

التوجهات الحديثة في عقود الإذعان

"دراسة في ضوء القانون
المدني والاقتصادي والمالي"



- النظرية العامة لعقود الإذعان
- حقوق عقد الإذعان
- ما بعد عقد الإذعان

الفهرس

الموضوع	الصفحة
السياق العام.....	1
الباب التمهيدي: أحكام عقود الإذعان	9
الفصل الأول: الطبيعة القانونية لعقود الإذعان	11
الفرع الأول: الطابع المؤسساتي لعقود الإذعان	14
1. موقف ريمون سالي SALEILLES من عقود الإذعان،	16
2. نظرية ديجي Digult في عقود الإذعان	17
3. نظرية هوريو في عقود الإذعان.....	18
الفرع الثاني: الطابع التعاقدى لعقود الإذعان.....	18
الفرع الثالث: المدرسة التوفيقية في عقود الإذعان	22
1. نظرية ديموج DEMOGUE في عقود الإذعان	22
2. نظرية جونو في عقود الإذعان	24
3. نظرية لويس لوكاس في عقود الإذعان.....	24
4. نظرية ديرو في عقود الإذعان	26
الفصل الثاني: خصائص عقود الإذعان	31
الفرع الأول: العوامل المساعدة على نشأة عقود الإذعان	31
المبحث الأول: تأثير نظرية سلطان الإرادة على القانون المدني	31
المبحث الثاني: التطورات اللاحقة على وضع القانون المدني	35
المبحث الثالث: العوامل المساعدة على نشأة عقود الإذعان	44
المطلب الأول: العوامل المادية والتقنية المساعدة على نشأة عقود الإذعان	45
المطلب الثاني: العوامل السياسية والقانونية المساعدة على نشأة عقود الإذعان.....	48
الفترة الأولى: مؤسسة العقد في القانون الروماني	48
الفترة الثانية: مؤسسة العقد في الشريعة والفقه الإسلاميين	50
الفرع الثاني: الخصائص المميزة لعقود الإذعان	56
المبحث الأول: الإيجاب في عقود الإذعان موجه للعموم وعلى نحو مستمر	57
المبحث الثاني: عقد الإذعان نتاج مبادرة المورد	59

المبحث الثالث، التفوق الاقتصادي والتقني للمورد في عقود الإذعان.....	60
المبحث الرابع، عقد الإذعان من العقود الضرورية للطرف المدعى.....	63
الفرع الثالث، تصنيف عقود الإذعان وإثباتها.....	65
المبحث الأول، تصنيف عقود الإذعان بناء على الشكل.....	65
المطلب الأول، عقود الإذعان الضمنية.....	65
المطلب الثاني، عقود الإذعان الصريحة.....	67
أ. عقود الإذعان الشفوية.....	67
ب. عقود الإذعان الكتابية.....	68
المبحث الثاني، تصنيف عقود الإذعان بناء على الجوهر.....	70
المطلب الأول، عقود الإذعان ذات الطابع المدني.....	71
المطلب الثاني، عقود الإذعان ذات الطابع التجاري.....	72
المطلب الثالث، عقود الإذعان الإدارية.....	80
المبحث الثالث، وسائل إثبات عقود الإذعان.....	85
المطلب الأول، الإثبات القانوني لعقود الإذعان.....	85
المطلب الثاني، الإثبات الحر لعقود الإذعان.....	90
المطلب الثالث، مذهب إثبات عقود الإذعان المختلط.....	94
الفصل الثالث، حدود سلطان الإرادة في المجال التعاقدي.....	97
الفرع الأول، تراجع الحرية التعاقدية وبزوغ تدخل الدولة في المجال التعاقدي.....	101
الفرع الثاني، الحرية التعاقدية والنظام العام.....	108
المبحث الأول، النظام العام التقليدي.....	110
المبحث الثاني، النظام العام الاجتماعي.....	113
المبحث الثالث، النظام العام الاقتصادي.....	118
المطلب الأول، النظام العام الاقتصادي التوجيهي.....	120
المطلب الثاني، النظام العام الاقتصادي الإجمالي.....	126
ب. العقود المنظمة Les contrats réglementés.....	133
1. التحديد الإلزامي للضمن أو مقابل الخدمات.....	133
2. التحديد التحكيمي لمضمون العقد.....	136
ج. العقود المراقبة Les contrats contrôlés.....	137

- 146..... Les contrats forcés العقود المفروضة
- 148..... الفرع الثالث: مدى تأثير نظرية القرار والمراكز القانونية في قوانين العقود
- 149..... المبحث الأول: نظرية القرار ومدى تأثيرها على الإرادة
- 149..... المطلب الأول: تطور النشاط الإرادي من منظور العلوم النفسية
- 152..... 1. دراسة تاريخية لنظرية القرار
- 153..... 2. مفهوم القرار
- 155..... ب. الجهة التي لها الصفة لاتخاذ القرار
- 156..... المطلب الثالث: نظرية القرار من وجهة القانونية
- 156..... المبحث الثاني: تأثير نظرية المراكز القانونية في قوانين العقود
- 159..... أ. التعاون La mutualité
- 160..... ب. المقاصة بين الأخطار la compensation des risques
- 160..... 3. المعطيات الإحصائية Données Statistiques
- 165..... الباب الأول: التراضي في عقود الإذعان
- 167..... الفصل الأول: الإيجاب في عقود الإذعان
- 167..... الفرع الأول: خصائص الإيجاب في عقود الإذعان
- 169..... المبحث الأول: صدور الإعلان عن الإيجاب في عقود الإذعان عن المورد أو مهني
- 171..... المطلب الأول: المقاولات والمؤسسات العمومية كطرف مهني أو محتكر في عقود الإذعان
- 176..... المطلب الثاني: شركات المساهمة كطرف مهني في عقود الإذعان
- 179..... المبحث الثاني: مميزات الإيجاب في عقود الإذعان
- 180..... المطلب الأول: مختلف المفاهيم التقليدية للإيجاب في قوانين العقود
- 181..... الفقرة الأولى: العناصر الخارجية للإيجاب Les éléments extrinsèques de l'offre
- 188..... الفقرة الثانية: العناصر الداخلية للإيجاب بالعقد
- 188..... النقطة الأولى: العناصر الداخلية المرتبطة بمحتوى الإيجاب
- 189..... النقطة الثانية: العناصر الداخلية المتعلقة بالهدف التوعوي من الإيجاب بالتعاقد
- 189..... أ. وجوب كون الإيجاب واضحاً la précision de l'offre
- 190..... ب. طبيعة الجهة الموجه إليها الإيجاب
- 193..... الحالة الأولى: اقتران الإيجاب بأجل للقبول
- 193..... الحالة الثانية: الإيجاب عن طريق المراسلة مع عدم تحديد الأجل

المطلب الثاني: المميزات الخاصة بالإيجاب في عقود الإذعان	195
الفقرة الأولى: الإيجاب في عقود الإذعان إيجاب دائم ومستمر	196
الفقرة الثانية: الإيجاب في عقود الإذعان يأخذ شكل عقد نموذجي	201
الفقرة الثالثة: الإيجاب في عقود الإذعان موجه للجمهور وليس لشخص معين	202
المبحث الثالث: القيود الواردة على الإيجاب في عقود الإذعان	207
المطلب الأول: القيود الشكلية الواردة على الإيجاب بالعقد في عقود الإذعان	208
المطلب الثاني: القيود الموضوعية الواردة على الإيجاب بالعقد في عقود الإذعان	211
الفقرة الأولى: مطابقة الإيجاب بالعقد للنظام العام وحسن الآداب	212
الفقرة الثانية: مطابقة الإيجاب بالعقد للقواعد الأمرة	215
الفرع الثاني: مجال التراضي في عقود الإذعان النموذجية	218
المبحث الأول: خصائص العقود النموذجية وكيفية إعدادها	219
المطلب الأول: العقد النموذجي الأحادي	222
المطلب الثاني: العقد النموذجي الثنائي	225
المبحث الثاني: أصناف العقود النموذجية ومدى تأثيرها في رضى الطرف المذعن	225
المطلب الأول: العقود النموذجية الاختيارية	225
الفقرة الأولى: العقود النموذجية الاختيارية الخاصة	226
الفقرة الثانية: العقود النموذجية الاختيارية الإدارية	227
المطلب الثاني: العقود النموذجية الإلزامية	231
الفقرة الأولى: العقود النموذجية الإلزامية بقوة القانون	231
الفقرة الثانية: العقود النموذجية الإلزامية بمقتضى الاتفاق الملزم	233
المبحث الثالث: السمات الأساسية للعقود النموذجية في عقود الإذعان	235
المطلب الأول: شكل العقود النموذجية في عقود الإذعان وكيفية التراضي حولها	235
الفقرة الأولى: العقود النموذجية التامة	235
الفقرة الثانية: عقود الإذعان النموذجية غير التامة	239
المطلب الثاني: مضمون العقد النموذجي وقوته الإلزامية	242
الفرع الثالث: الإعلان كشكل من أشكال الإيجاب الموجه إلى العموم في عقود الإذعان	243
المبحث الأول: ماهية الإعلان ومضمونه	244
المطلب الأول: تصنيف الإعلانات وأنواعها	247

- أولاً، تصنيف الإعلانات حسب الوسائل المعتمدة 247
- ثانياً تصنيف الإعلانات حسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وطبيعته 248
- المطلب الثاني، عناصر الإعلان عن المنتجات والخدمات 250
- المبحث الثاني، وظائف الإعلان 250
- المطلب الأول، وظائف الإعلان بالنسبة للمنتج 251
- المطلب الثاني، وظائف الإعلان بالنسبة للجمهور 252
- المطلب الثالث، وظائف الإعلان بالنسبة للموزع 253
- المبحث الثالث، المؤيدات الشرعية لزجر الإعلانات الكاذبة 257
- المطلب الأول، موقف الشريعة والفقه الإسلاميين من الإعلانات الكاذبة 258
- المطلب الثاني، المؤيدات المدنية لمواجهة الإعلانات الكاذبة 261
- الفقرة الأولى، دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لمواجهة الإعلانات الكاذبة 261
- الفقرة الثانية، الادعاء المدني أمام الحاكم الجزرية كوسيلة لمواجهة الإعلانات الكاذبة 264
- الفقرة الثالثة، تدخل الجمعيات الاستهلاكية لمقاومة الإيجاب العيب 266
- المطلب الثالث، الضمانات الجنائية لمواجهة الإعلانات الكاذبة 267
- الفقرة الأولى، الضمانات الجنائية لمواجهة الإعلانات الكاذبة طبقاً لمقتضيات القانون الجنائي 268
- الفقرة الثانية، الضمانات الجنائية لمقاومة الإعلانات الكاذبة استناداً إلى النصوص القانونية الخاصة 271
- أولاً، الضمانات الجنائية لمقاومة الإعلانات الكاذبة استناداً إلى القانون المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع 272
- ثانياً، الضمانات الجنائية لمقاومة الإعلانات الكاذبة استناداً إلى القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة 274
- الفصل الثاني، إشكالية القبول بالإذعان وقيام العقد 276
- الفرع الأول، الالتزام بتبصير متلقي الإيجاب في عقود الإذعان 277
- المبحث الأول، مضمون الالتزام بالتبصير وشروطه 279
- المطلب الأول، تمييز الالتزام بالتبصير من غيره من الالتزامات المشابهة 280
- الفقرة الأولى، تمييز الالتزام بالتبصير عن تقديم الاستشارة والتوصية 281
- الفقرة الثانية، تمييز الالتزام بالتبصير عن الالتزام بالتحذير 282
- المطلب الثاني، مضمون الالتزام بالتبصير وشروطه 286

288.....	الفقرة الأولى، مبررات تقرير الالتزام قبل التعاقدي في مجال العقود
291.....	الفقرة الثانية، محل الالتزام بالتبصير
293.....	الفقرة الثالثة، شروط الالتزام قبل التعاقدي بالتبصير
293.....	أولاً، جهل المتعاقد الدائن بالمعلومات الضرورية لتتوير رضاه
294.....	ثانياً، احتكار المهني المعلومات الضرورية لتتوير رضى المستهلك
295.....	المبحث الثاني، جزاء الإخلال بالالتزام بالتبصير
296.....	المطلب الأول، إثبات الالتزام بالتبصير
297.....	المطلب الثاني، جزاء الإخلال بالالتزام بالتبصير في إطار القواعد العامة
299.....	المطلب الثالث، نحو نظرية خاصة بالإخلال بالالتزام بالتبصير
301.....	الفرع الثاني، مدى نجاعة تمتع المذعن بمهلة للتفكير والخيار قبل الإذعان البات
302.....	المبحث الأول، مدى نجاعة خيار الشرط في صحة قبول المذعن
303.....	المطلب الأول، خيار الشرط لدى السلف الصالح
306.....	المطلب الثاني، بيع الخيار في قانون الالتزامات والعقود والنصوص الموازية
307.....	الفقرة الأولى، حق الخيار في إطار القواعد العامة
310.....	الفقرة الثانية، حق الخيار في إطار القانون رقم 31.08 بتحديد تدابير لحماية المستهلك
311.....	أولاً، الإشارة إلى أسعار السلع أو المنتجات المعدة للبيع بالتقسيط
311.....	ثانياً، الإشارة إلى أسعار السلع أو المنتجات الملفة
311.....	ثالثاً، الإشارة إلى تعريفات الخدمات
	المبحث الثاني، مدى أهمية منح القابل في عقود الإذعان مهلة للتفكير قبل إعلان الإذعان
312.....	البات
314.....	المطلب الأول، حق المذعن في مهلة للتفكير قبل إعلان إذعانه البات
316.....	المطلب الثاني، مدى حق الطرف المذعن في العدول عن إذعانه
319.....	الفرع الثالث، سبل إبرام عقد الإذعان وشروط صحته
320.....	المبحث الأول، ضرورة علم المذعن بشروط العقد الرئيسية
321.....	المطلب الأول، الاتفاقات الممهدة للإذعان، عقد التأمين نموذجاً
322.....	الفقرة الأولى، طلب التأمين Proposition d'assurance
324.....	الفقرة الثانية، مذكرة التغطية (المؤقتة) Note de couverture (provisoire)
326.....	المطلب الثاني، مشتملات عقد الإذعان وشكله - عقد التأمين نموذجاً -

- المبحث الثاني، علم الطرف المدعى بالشروط الواردة في الوثائق الملحقة بالعقد 330
- المطلب الأول، مدى علم الطرف المدعى بالبيانات الواردة بطريق الإعلان أو التعليق 330
- الفقرة الأولى، التعليق الإلزامي للبيانات L'affichage obligatoire 331
- الفقرة الثانية، التعليق الاختياري L'affichage facultatif 332
- المطلب الثاني، مدى علم الطرف المدعى بالشروط الواردة في مقتضيات العامة للبيع 334
- المطلب الثالث، مدى علم الطرف المدعى بالبيانات المتضمنة في الفواتير والوصولات والتذاكر 336
- المبحث الثالث، علم الطرف المدعى بالشروط المحال إليها (دفتر التحملات نموذجاً) 340
- الفرع الثالث، حقوق عقد الإذعان وحكمه 344
- المبحث الأول، مدى إمكانية المورد في الرجوع عن الإيجاب بعد إعلان القبول بالإذعان 346
- المطلب الأول، حدود حرية المورد في رفض التعاقد 347
- المطلب الثاني، حدود مسؤولية المورد عن عدم القدرة على الاستجابة لطلبات التعاقد 354
- المبحث الثاني، فظاهرة الإذعان المتبادل أثناء إبرام العقد 357
- المطلب الأول، الإذعان المتبادل في اتفاقية الشغل الجماعية 358
- المطلب الثاني، الإذعان المتبادل لشروط عقود الإذعان المبرمة بين المهنيين 361
- الفقرة الأولى، شرط الاحتفاظ بالملكية 362
- الفقرة الثانية، شرط عدم المنافسة 366
- الفقرة الثالثة، شرط اللجوء إلى التحكيم لفض النزاعات 370
- المبحث الثالث، شروط صحة تكوين عقد الإذعان وتاممه 376
- المطلب الأول، مدى كفاية الإذعان لإتمام العقد 376
- الفقرة الأولى، مدى كفاية الإذعان لتتمام عقد النقل 377
- الفقرة الثانية، مدى كفاية الإذعان لتتمام عقد التأمين 380
- المطلب الثاني، شروط صحة تكوين عقد الإذعان 382
- الفقرة الأولى، شروط صحة عقد الإذعان . عقد القرض الاستهلاكي نموذجاً 383
- الفقرة الثانية، الإذعان المعيب (الأكراه الاقتصادي) 388
- الباب الثاني، ما بعد إبرام عقد الإذعان 395
- الفصل الأول، حماية الطرف المدعى عن طريق تفسير عقد الإذعان وتكييفه 399
- الفرع الأول، حماية الطرف المدعى عن طريق تكييف عقد الإذعان 401
- الفرع الثاني، حماية الطرف المدعى عن طريق تفسير عقد الإذعان 407

409	المبحث الأول، حالات تفسير عقد الإذعان
413	المبحث الثاني، القواعد المعتمدة في تفسير بنود عقود الإذعان
414	المطلب الأول، التفسير المحافظ لبنود عقود الإذعان اعتماداً على القواعد العامة
418	أ. طرق تفسير شروط عقد الإذعان متى كانت عباراته واضحة
419	ب. طرق تفسير عقد الإذعان إذا كانت عبارته غير واضحة
421	المطلب الثاني، حماية الطرف المذعن استناداً إلى قواعد التفسير الخاصة
422	الفقرة الأولى، تفسير بنود عقد الإذعان تفسيراً حائثاً
422	1 - اعتماد مقتضيات الفصل 1162 قانون مدني
424	2 - تمييز الشروط العامة لعقد الإذعان عن الشروط الخاصة
425	3 - تفسير الشروط النمطية لفائدة المذعن
426	الفقرة الثانية، تفسير عقد الإذعان تفسيراً خلاقاً
432	الفرع الثالث، سلطة محكمة النقض في مراقبة تأويل عقد الإذعان
433	المبحث الأول، رقابة محكمة النقض على تحريف شروط عقد الإذعان
438	المبحث الثاني، مراقبة محكمة النقض لتسبب الأحكام الصادرة بمناسبة تأويل عقود الإذعان
442	الفصل الثاني، دور القضاء في تعديل عقد الإذعان
444	الفرع الأول، دور القضاء في تعديل شروط العقد - عقد الاستهلاك نموذجاً -
446	المبحث الأول، ضوابط حماية حقوق المستهلك من منظور الشريعة الإسلامية والسلف الصالح
448	المطلب الأول، حماية رضى المستهلك من الغش والاحتكار في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح
448	الفقرة الأولى، حماية رضى المستهلك من الاحتكار في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح
452	الفقرة الثانية، حماية رضى المستهلك في الشريعة الإسلامية والخلف الصالح ضد الغش
454	المطلب الثاني، حماية رضى المستهلك من الغبن والتغريب في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح
454	الفقرة الأولى، حماية رضى المستهلك من الغبن في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح
456	الفقرة الثانية، حماية المستهلك من التغريب في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح
457	المطلب الثالث، دور مؤسسة الحسبة في حماية رضى المستهلك

المبحث الثاني: الضوابط القانونية والقضائية لإعادة التوازن العقدي . عقد الاستهلاك	
نموذجاً	460
المطلب الأول، أثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين على حقوق المستهلك	461
المطلب الثاني، حماية حقوق المستهلك في التشريع المغربي	470
الفقرة الأولى، حماية حقوق المستهلك طبقاً للقواعد العامة	471
الفقرة الثانية، حماية حقوق المستهلك طبقاً للتشريعات الخاصة	475
أولاً، حماية حقوق المستهلك طبقاً للقانون المتعلق بزجر الغش في البضائع	475
ثانياً، حماية حقوق المستهلك طبقاً للقانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة	477
أ - حماية حقوق المستهلك في ظل القانون رقم 06.99	477
ب، حماية حقوق المستهلك في ظل القانون 104.12	480
الفرع الثاني، دور القضاء في تعديل عقد الإذعان لاقتراحه بشروط غير عادلة	486
المبحث الأول، مفهوم الشروط غير العادلة في عقود الإذعان	487
المبحث الثاني، طرق تحديد الشروط غير العادلة في عقد الإذعان	492
المبحث الثالث، الاتجاهات الحديثة لحماية حقوق المستهلك عن طريق التصدي للشروط غير	
العادلة	496
الفقرة الأولى، مقاومة الشروط التعسفية في عقد الإذعان في ظل التجربة الأردنية	497
الفقرة الثانية، مقاومة الشروط التعسفية في عقد الإذعان في ظل التجربة القطرية	500
الفقرة الثالثة، مقاومة الشروط التعسفية في العقد في ظل التجربة الوطنية	503
الفرع الثالث، دور القضاء في تخفيف التزامات المذعن التعاقدية أو إبطالها	505
المبحث الأول، حماية الطرف المذعن عن طريق مراقبة الشرط الجزائي	506
المبحث الثاني، تخفيف شروط عقد الإذعان بسبب ظروف طارئة	510
المبحث الثالث، حماية حقوق المذعن بالاعتماد على القواعد العامة والعقوبات الجزرية .	515
المطلب الأول، مدى نجاعة المؤبدات الجزرية في حماية الطرف المذعن	516
أولاً، حماية الطرف المذعن استناداً إلى نصوص القانون الجنائي العام	516
ثانياً، حماية رضى الطرف المذعن استناداً إلى مقتضيات جزرية خاصة	518
1 . القانون المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع	518
2 . القانون المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة والمرسوم التطبيقي الصادر في 5 دجنبر	
2008	521

3 - القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	521
4. القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة	521
5. القانون المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك	524
6. القانون المتعلق بسلامة المنتجات والخدمات	525
المطلب الثاني، دور القضاء في حماية حقوق الطرف المدعى بالاعتماد على مؤسسة عيوب الرضى	
528.....	528
الفقرة الأولى، مدى كفاية قواعد عيوب الرضى الكلاسيكية في حماية الطرف المدعى	528
أولاً، تأثير التدليس على صحة عقد الإذعان	529
ثانياً، تأثير الاكراه الاقتصادي على صحة عقد الإذعان	532
الفقرة الثانية، حماية رضى الطرف المدعى من خلال نظرية الاستغلال	534
المطلب الثالث، أية مساهمة لنظرية التعسف في استعمال الحق في حماية الطرف المدعى	538
الخلاصة العامة	551
المراجع بالعربية	557
المراجع بالفرنسية	566
الفهرس	583



العربي محمد مباد
دكتور دولة في الحقوق
من جامعة محمد الخامس - الرباط

إذا كان المشرع المغربي لم يعالج صراحة عقد الإذعان كنظرية عامة ، فإنه مع ذلك منح الطرف المدعن حماية قانونية وقضائية تظهر مثلا في ما تضمنه القانون رقم 08. 31 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 18 فبراير 2011، والذي خول القضاء سلطات واسعة للحد من الشروط التعسفية في عقد الاستهلاك والتأكد من مدى احترام المهني لحق الإعلام والتبصير المفروض لصالح المستهلك؛ وكذا الحق في الإصغاء إليه والحق في التراجع....وكذا القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 30 يونيو 2014 الذي منع كل استغلال تعسفي لوضع مهيمن أو لوضعية تبعية اقتصادية ، ناهيك عن الحماية القضائية الواردة في فصول متفرقة من قانون الالتزامات والعقود النافذ كما هو الشأن بالنسبة للفصل 264 الذي نص في الفقرة الثالثة ،على أنه يمكن للمحكمة تخفيض التعويض المتفق عليه إذا كان مبالغا فيه أو الرفع من قيمته إذا كان زهيدا ، ولها أن تخفض من التعويض المتفق عليه بنسبة النفع الذي عاد على الدائن من جراء التنفيذ الجزئي ، ويقع باطلا كل شرط يخالف ذلك. وكذا ما تضمنه القانون رقم 09. 24 يتعلق بسلامة المنتجات والخدمات يتم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (13 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود ، وهو نفس الوضع بالنسبة لنصوص خاصة .

مكتبة دار السلام



الثنى : 180 درهم



9 789920 440370

الطبعة : الأولى : 2013
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : td.darassalam@yahoo.fr